معهد نيسان للوعي الديمقراطي

نتائج دراسة حول تلوث الهواء في محافظة البصرة جراء الاستخراجات النفطية

دراسة اعدها معهد نيسان للوعي الديمقراطي حسب المعطيات الواقعية من حياة المواطنين اليومية والواقع الصحي والبيئي في محافظة البصرة

اعداد: فريق الباحثين / فاطمة مهدي / فلاح الاميري /مقداد أبو الهيل

2022

مركز الدراسات والبحوث في معهد نيسان للوعي الديمقراطي

العراق _ البصرة

https://www.nissan-ngo.com/

E: nisann2104@gmail.com

Facebook: INSTITUTE.NISSAN@

07721116090_ 07827838677

المقدمة

نحن معهد نيسان للوعي الديمقراطي منظمة غير حكومية (NGO)

مسجلة لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء، بالرقم (1C77656) بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٢ وفق قانون المنظمات غير الحكومية العراقي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ وتعليماته، مقرها الرئيسي في محافظة البصرة ولها ممثليات في المحافظات والعاصمة بغداد، تعمل على ايجاد حلول للمشكلات التي يعاني منها المواطنين العراقيين فيما يخص البيئة والمناخ والقانون والامن الاجتماعي والسلم المجتمعي بالطرق القانونية ولغة التحاور مع الاطراف، بطرق علمية ومهنية نابعة من الاهداف التي تأسست عليها المنظمة، وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني والكفاءات العلمية ، من خلال التواصل مع الحكومة والبرلمان والحكومات المحلية وغيرهم من صانعي القرار العراقيين لإيصال صوت المواطن والدفاع عن حقوقه، والمساعدة في وضع الحلول وتقديم المقترحات، ولغرض ذلك فقد اعددنا استبيان بغرض تحسين واقع البيئة في محافظة البصرة وتقليل نسب التلوث في الهواء جراء الاستخراجات النفطية وقياس اثر الضرر على الحياة العامة والمواطنين، وتأتي اهمية متابعة هذا الملف عن تلوث الهواء لتزايد عدد الاصابات بمرض السرطان وامراض الجهاز التنفسي وامراض اخرى المشكلة للمواطنين في محافظة البصرة، والمعاناة المتكررة بشكل يومي دون حل مع ارتفاع الاثار الخطيرة على صحة وبيئة المواطن وانعكاساتها على الاقتصاد في جميع قطاعاته مخلفة مشاكل جديدة في الهجرة والنزوح والبطالة وزعزعة الامن العام والامن الاجتماعي.

ان مثل هذه القضايا تحتاج الى العمل الدؤوب وتكاتف الجهود من قبل جميع الاطراف في الحكومات التنفيذية والتشريعية المحلية والاتحادية والمجتمع المدني لوضح حلا جذريا شاملا، يكون هذا الحل التزام وطني اتجاه المجتمع حسب ما جاء في الدستور العراقي في حق الحصول على حياة كريمة وبيئة نظيفة وفق المادة ٢٢/ اولا والمادة ٣٣ /اولا ووفق ما جاء في القوانين العراقية النافذة،

ان هذا التحليل لنتائج الاستبيان لا يدخل ضمن أي عمل ذو دافع سياسي او شخصي او ربحي ونتائجه سوف نقوم بنشرها بشكل شفاف لكل المواطنين والحكومة العراقية بهدف إيصال صوت المواطن للحكومة ومد جسور التعاون بينهما لغرض تحسين الخدمات العامة والتعرف على ما يحتاجه المواطنون في محافظة البصرة، وعليه نأمل تعاونكم في الاستجابة للتوصيات التي نتجت عنه والعمل بها من اجل الحد من الملوثات في محافظة البصرة وانفاذ القانون على الجميع وتعويض المتضررين من تلوث الهواء جراء الاستخراجات النفطية، ومن الله التوفيق.

المنهجية

صممت استمارة الاستبيان من قبل مركز الدراسات في معهد نيسان وهم كادر متدرب، كما تم عرضها على مختصين في اعداد الاستبيانات واستطلاعات الرأي وقد تضمن الاستبيان اربعة مضامين:

الاول: مؤشر مباشر معلومات عامة عن المستجيب (نوع الجنس- الفئة العمرية- التحصيل الدراسي- السكن)

الثاني: مؤشر المعرفة

الثالث: مؤشر الضرر

الرابع: آراء المواطنين

نفذ استطلاع رأي المواطنين والاستجابة للاستبيان خلال الفترة (٢٨/ ٥/ ٢٠٢٢ الى ٢٨/ ٨/ ٢٠٢٢) ووزع الاستبيان بطريقتين، الطريقة الاولى بشكل ورقي مباشر مع العينات والثانية بطريقة الكترونية ممولة، حيث تم جمع البيانات وادخالها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية (IBM SPSS Statistics).

الفئة المستهدفة:

تم استهداف المواطنين في محافظة البصرة من الذكور والاناث ابتداء من عمر ١٨ سنة فما فوق، وبتحصيل دراسي من (اقل من الاعدادية) فما فوق، ويسكنون في البيئة الريفية والحضرية ومن هم يعملون في القطاع النفطي او ذويهم.

حيث كان معامل الصدق والثبات:

- Reliability Statistics
- Cornbrash Alpha
- 0.760

حجم العينة المستهدفة:

- **حجم العينة المعيارية:** الاخذ بالعينة الاحتمالية العنقودية بمقدار ٥٠٠٠٠/١، اي بمقدار ٨٠٠ مستجيب، باحتمالية مقدرة لنفوس محافظة البصرة ٤ مليون نسمه.
- **مجتمع البحث:** المواطنين العراقيين في محافظة البصرة واقضيتها ذكور واناث ممن يبلغون اكثر من ١٨ سنة فما فوق.
- **حجم العينة المستجيبة:** بناء على محددات اختيار عدد الافراد ضمن مجتمع البحث (مقدار الوقت المتوفر لدى الباحثين – امكانية الباحثين العلمية والمادية- مدى تجانس او تباين خصائص المجتمع – درجة الدقة المطلوبة- وغايات البحث) ، حيث تم تقسيم الاستبيان بين ورقي والكتروني ،٤٠٠ نسخة ورقية، والالكتروني اكثر من ٤٠٠(مفتوح وفق مدة زمنية محددة وقدرها شهرين، حيث تمت الاستجابة للاستبيانات الورقية بعدد العينات المخطط لها والمقدرة ٤٠٠ ورقي واستجاب خلال المدة المحددة في الاستبيان ٦٣٣ الكتروني، و كان المجموع الكلي **١٠٣٣** عينة من المبحوثين المستجيبين .

المؤشرات المباشرة (معلومات عامة):

نوع الجنس:

من خلال المؤشر في الشكل رقم ١ يظهر ان عدد الذكور يفوق عدد الاناث بالنسبة للمبحوثين إذ كان عدد الذكور ٨٤% بينما عدد الاناث كان ١٦%

شكل (١)

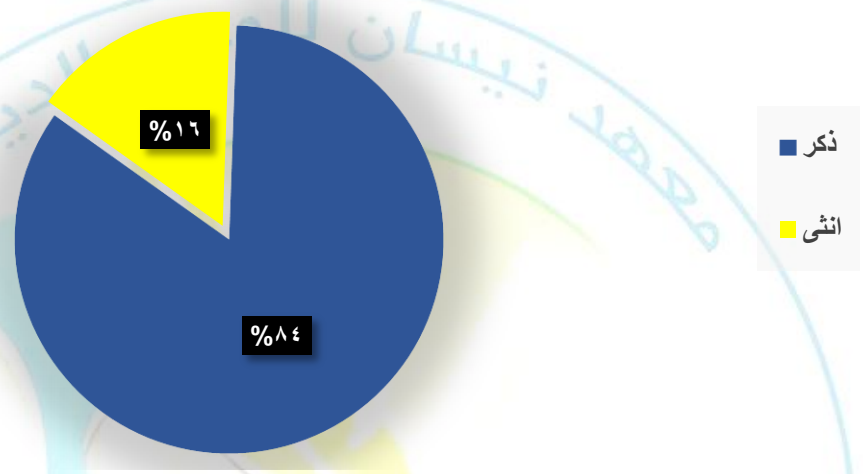

العمر:

يتبين في المؤشر للشكل رقم (٢) اكثر نسبة عمرية لدى المبحوثين في الاستبيان كان من العمر (أكبر من سن ٤٥) إذ كانت النسبة ٣٨% ويلها النسبة الأكثر في الفئة العمرية كان (٢٥-٣٤ سنة) التي كانت نسبتها ٢٧% وما بعدها كانت الفئة العمرية (٣٥-٤٥ سنة) بنسبة ١٨% وآخرها كانت الفئة العمرية من (١٨-٢٤ سنة)

شكل (٢)

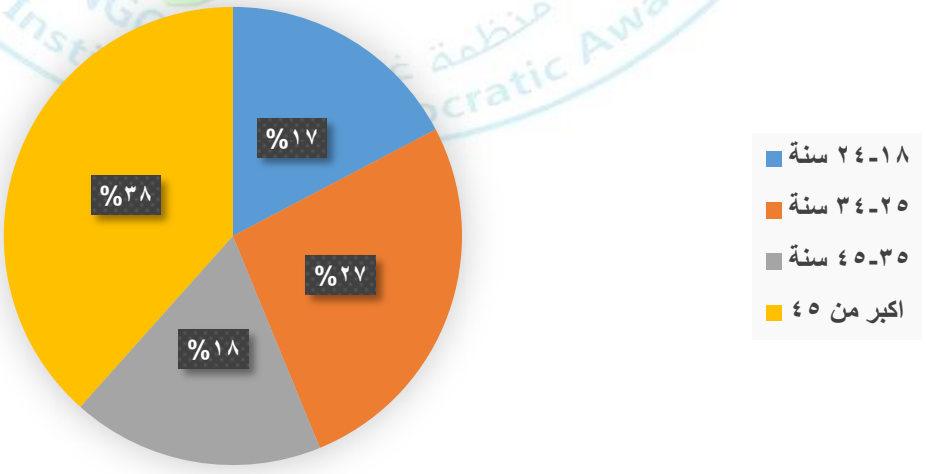

السكن:

من المؤشر في الشكل (٣) يتضح ان المبحوثين من الاقضية أكثر مشاركة في الاستبيان من الساكنين في المدينة فقد بلغ عددهم في الاقضية ٥٤% بينما كانت في المدينة ٤٦%

شكل (٣)

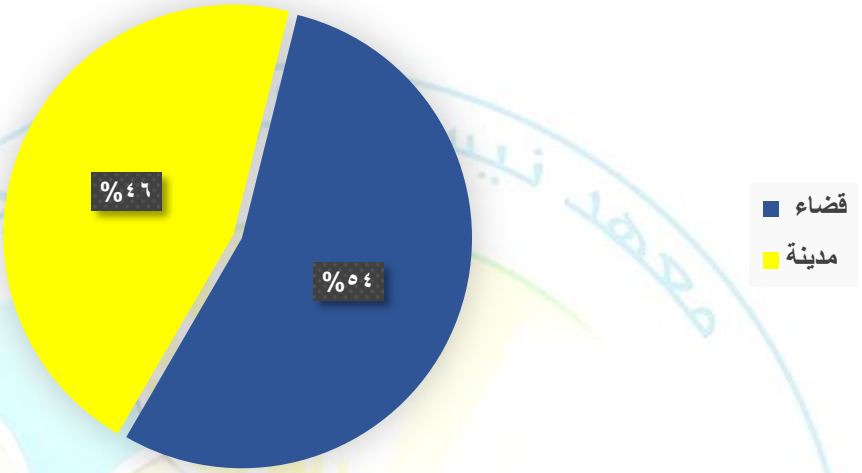

التحصيل الدراسي:

في الشكل (٤) يتبين ان المبحوثين الحاصلين على التحصيل الدراسي (معهد أو بكالوريوس) كانوا الأكثر مشاركة في الاستبيان فقد بلغت نسبتهم (٥٦%)، وجاء بعدهم بالمرتبة الثانية يحملون شهادة (متوسطة او اعدادية) بنسبة (٢١%)، وفي المرتبة الثالثة تحصيلهم الدراسي (دراسات عليا) كانت نسبتهم (١٦%) ومن كان تحصيلهم الدراسي (ابتدائية أو أقل) في المرتبة الأخيرة بنسبة (٧%)

الشكل(4)

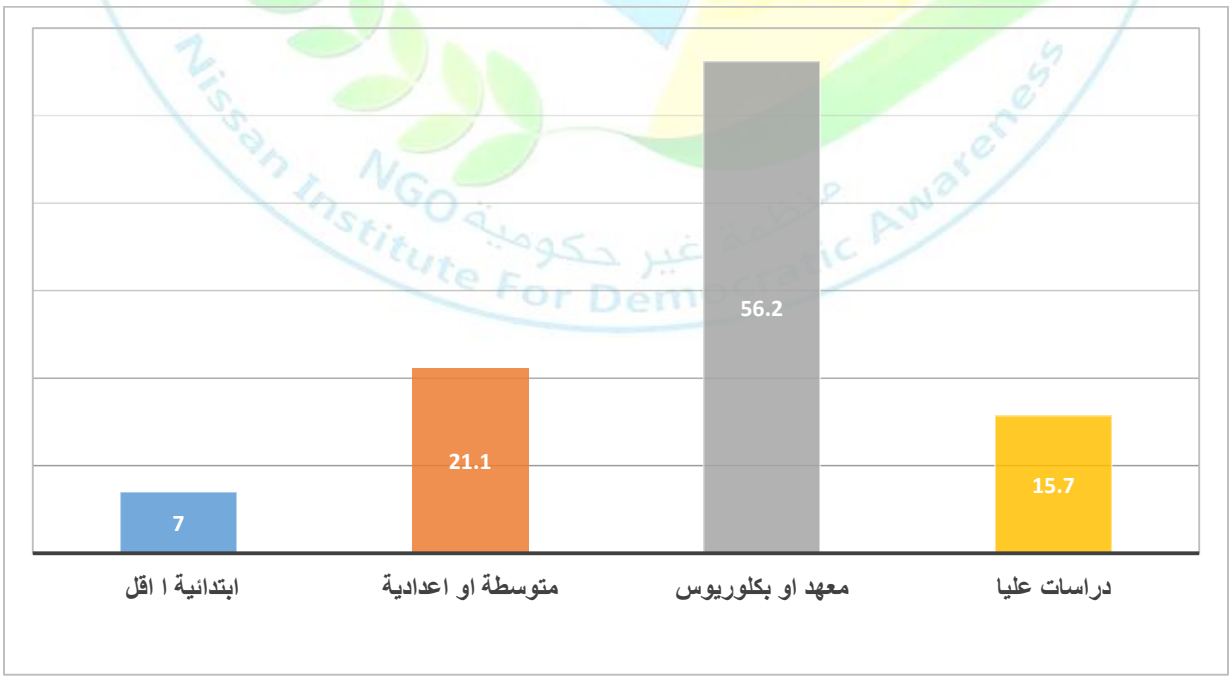

الاسئلة:

١-هل تؤيد الاخبار التي تصرح بوجود خطر تلوث الهواء جراء الاستخراج النفطي في منطقتك؟

في الشكل (٥) أن المبحوثين اجابوا بـ (نعم) نسبته(٩٧%) يؤيدون الاخبار التي تصرح بوجود خطر تلوث الهواء جراء الاستخراج النفطي في منطقتهم وهذا يستدعي ان تكون الحكومة المحلية المركزية جادة في الحد من التلوث وان يكون ضمن أولوياتها في التخطيط والموازنة لأنه يمس صحة وحياة المواطنين بشكل مباشر، بينما ما نسبته (٢%) اجابوا بـ (لا أعلم) لا يعلمون مدى صحة الأخبار، وما نسبته (١%) اجابوا (لا) فهم لا يؤيدون الاخبار التي تصرح .

شكل (٥)

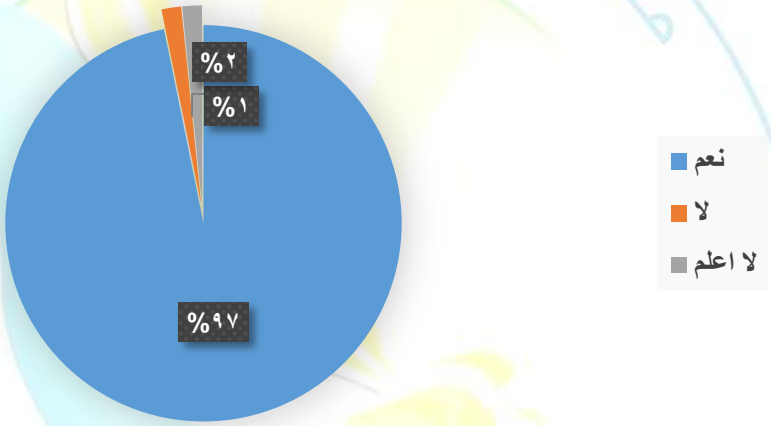

٢-هل لديك معرفة بآثار خطر تلوث الهواء جراء الاستخراج النفطي في منطقتك؟

كانت إجابة المبحوثين في الشكل (٦) ما نسبته (٩٢%) اجابوا بـ (نعم) بأنهم على معرفة بآثار خطر تلوث الهواء جراء الاستخراج النفطي في منطقتهم، و (٤%) بـ (لا أعلم) لا يعلمون ما مدى معرفته في خطر تلوثه، وأجابوا بـ (لا) لا يمتلكون أي معرفة بخطر التلوث.

شكل (٦)

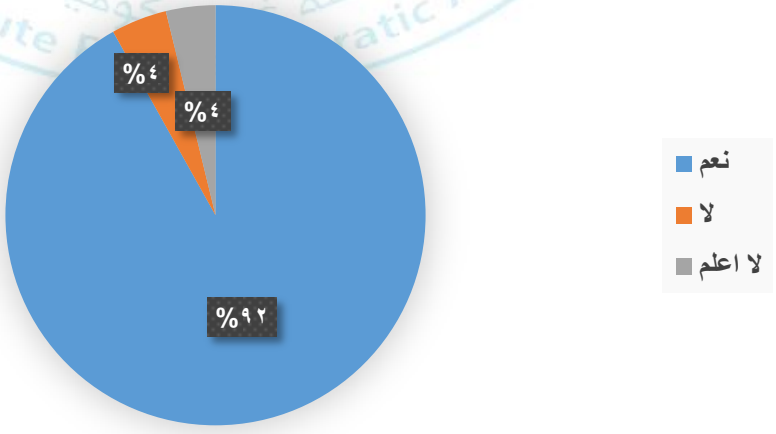

٣-هل تشعر بقلق كبير اتجاه التلوث النفطي؟

يتضح في الشكل (٧) ان النسبة الأكبر اجابو بـ (نعم) بنسبة (٩٥%) فهم يشعرون بقلق كبير اتجاه التلوث النفطي، والنسبة القليلة جداً لم يعبورا عن مشاعرهم اتجاه التلوث فاجابو بـ (لا أعلم) بنسبة (٤%) ، والنسبة الأقل لا يشعرون بقلق كبير بسبب الثلوث النفطي بنسبة (١%) اجابوا بـ (لا)

شكل (٧)

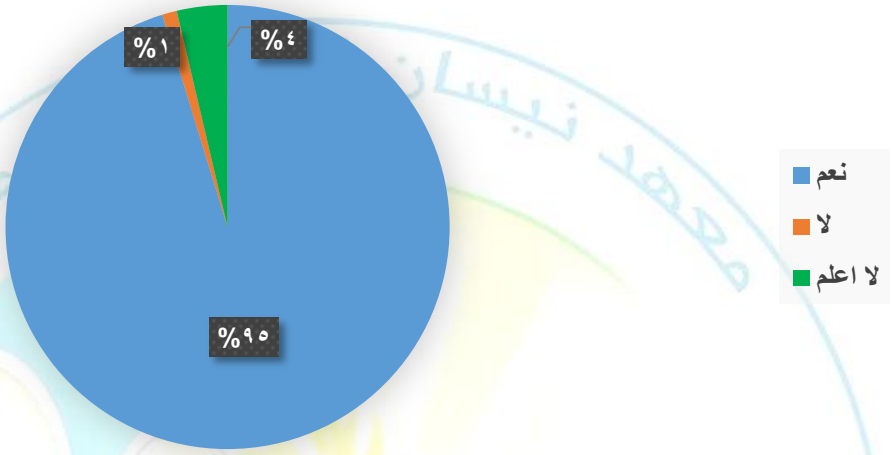

٤- هل لديك معرفة في أنواع الملوثات النفطية على الهواء؟

في الشكل (٨) يتبين ان ما نسبته (٨٣%) اجابوا بـ (نعم) لديهم معرفة في أنواع الملوثات النفطية على الهواء، بينما كانت ما نسبته (١٢%) بـ(لا) يؤكدون بأنهم لا يدركون مدى معرفتهم بانواع الملوثات، و بنسبة (٥%) اجابوا بـ (لا أعلم)

شكل (٨)

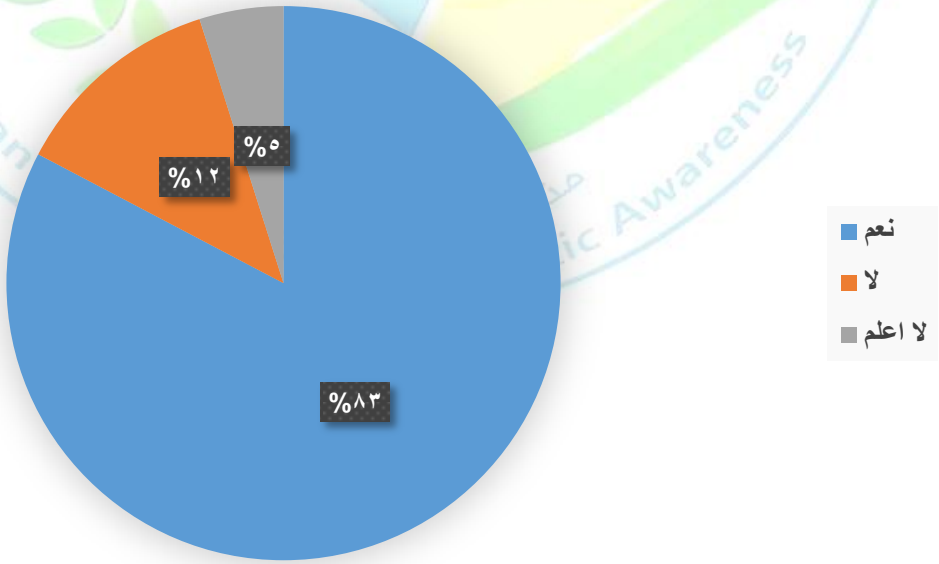

٥-هل تعلم ما هي الاخطار الصحية والبيئية الناجمة عن التلوث في منطقتك؟

في الشكل (٩) النسبة الأكبر للمبحوثين يعلمون ما هي الاخطار الصحية والبيئية الناجمة عن التلوث في منطقتهم فقد بلغت (٩٢%) بـ (نعم)، وما نسبته (٦%) بـ (لا) فهم لا يدركون مدى معرفتهم بأخطار التلوث الصحية والبيئية، اما النسبة الأقل وهي (٢%) عبروا عن رأيهم بـ (لا أعلم)

شكل (٩)

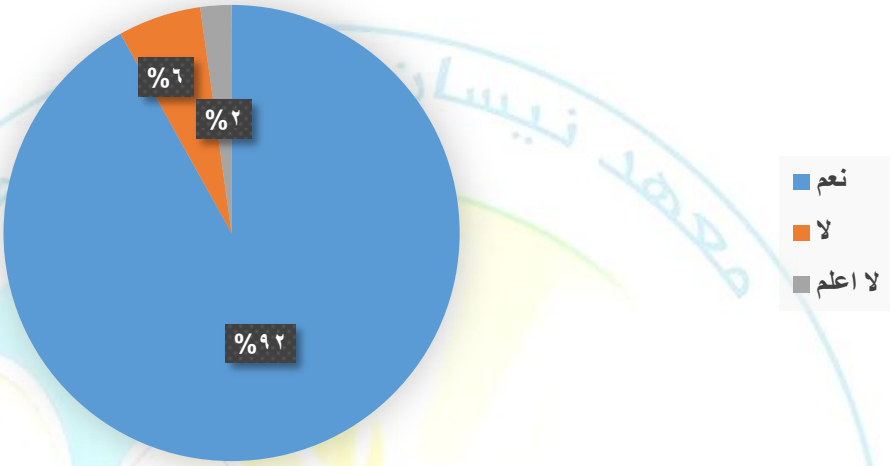

٦-ان التلوث النفطي يؤثر على صحة المواطنين الساكنين بالقرب من الشركات النفطية؟

يعتقد المبحوثين في الشكل (١٠) بنسبة (١٠٠%) ان التلوث النفطي يؤثر على صحة المواطنين الساكنين بالقرب من الشركات النفطية.

شكل (١٠)

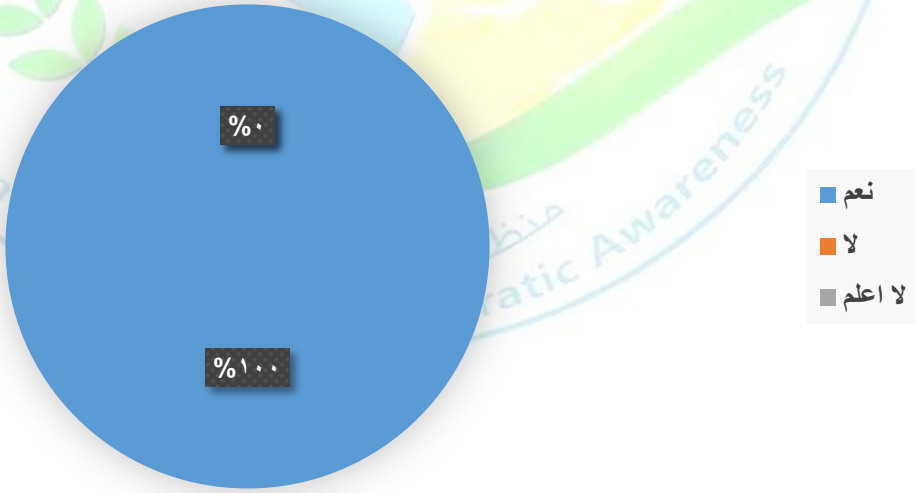

٧-هل يعاني سكان منطقتك نوعا من الامراض سببها التلوث النفطي؟

في الشكل (١١) يظهر من خلال إجابة المبحوثين ان نسبة كبيرة جداً تعاني مناطقهم من أمراض يسببها التلوث النفطي فقد بلغت (٨٢%) بـ (نعم) وهذا يستدعي متابعة صحية خاصة من قبل وزارة الصحة لمحاولة الكشف عن مدى دقة المعلومة ووضع معالجات جادة لتقليل خطر التلوث، فيما أجاب بنسبة (١٤%) بـ (لا أعلم)، وبنسبة (٤%) أجابوا بـ (لا) فهم لا يعتقدون يعتقد ان منطقتهم تعاني من أمراض بسبب التلوث النفطي.

شكل (١١)

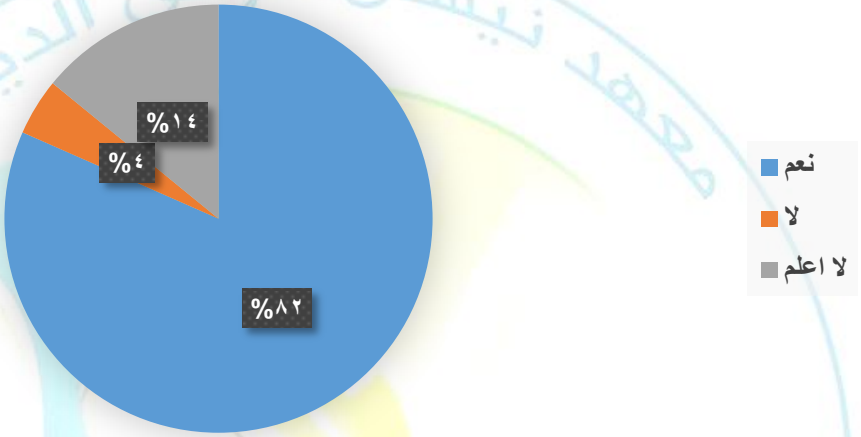

٨- من هي الفئة الاكثر تعرضا للأمراض السرطانية جراء التلوث من الاستخراج النفطي في منطقتك؟

يتبين في الشكل (١٢) حسب إجابة المبحوثين أن الأطفال هم الفئة الاكثر تعرضا للأمراض السرطانية جراء التلوث من الاستخراج النفطي في منطقتهم وكانت نسبتهم (٣٧%)، ويليها الأكثر تعرضاً لمرض السرطان فئة كبار السن فقد بلغت (٣٠%)، وما بعدها فئة الشباب بنسبة (٢٧%)، والفئة الأقل تعرضاً لمرض السرطان حسب إجابة المبحوثين النساء بنسبة (٦%)

شكل (١٢)

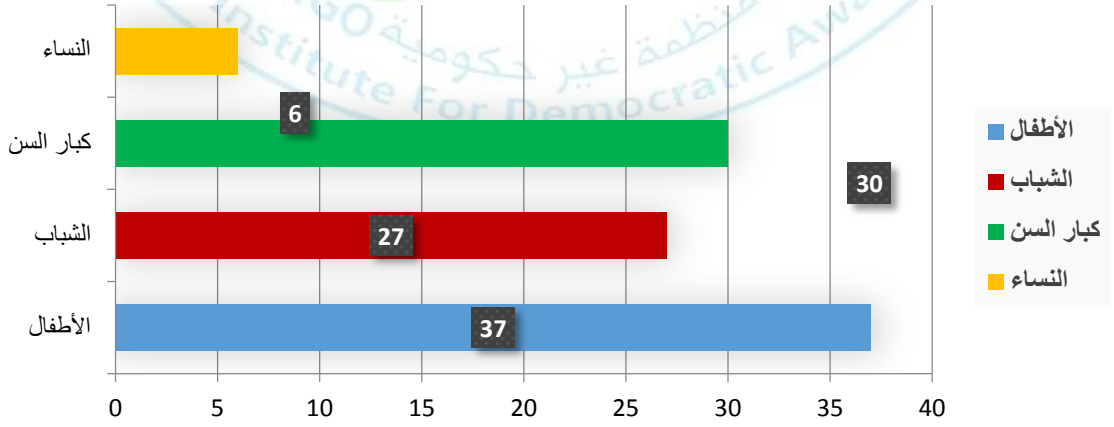

٩-هل أحد افراد عائلتك او أحد اقاربك أو جارك مصاب بمرض السرطان؟

كانت إجابة المبحوثين في الشكل (١٣) بنسبة (٧٣%) بـ (نعم) فهم يؤكدون أن أحد افراد عائلتهم او أحد اقاربهم أو جارهم أُصيب بمرض السرطان، وبنسبة (١٩%) اجابوا بـ (لا) يقرون بعدم وجود إصابات بمرض السرطان، وبنسبة (٨%) بـ (لا أعلم) فهم لا يعلمون إذا ما كان لديهم إصابة أم لا.

شكل (١٣)

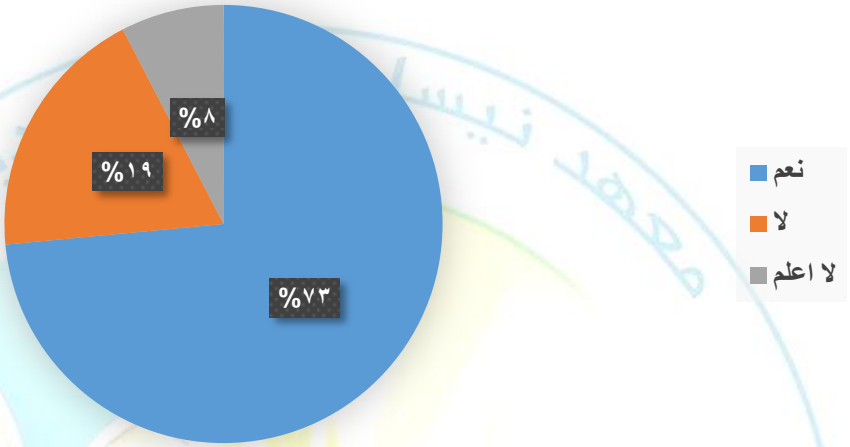

١٠-هل أحد افراد عائلتك او أحد اقاربك أو جارك مصاب بأمراض اخرى كحساسية الجلد او التحسس القصبي وغيرها جراء التلوث النفطي؟

في الشكل (١٤) أجاب المبحوثين بنسبة (٨٧%) بـ (نعم) بأن أحد افراد عائلتهم او أحد اقاربهم أو جارهم مصاب بأمراض اخرى كحساسية الجلد او التحسس القصبي وغيرها جراء التلوث النفطي، وبنسبة (١٠%) بـ (لا اعلم) بخصوص اذا ما كانت عندهم إصابة ام لا، وبنسبة (٣%) بـ (لا) فهم ينفون وجود إصابات بأمراض كحساسية الجلد او التحسس القصبي وغيرها جراء التلوث النفطي

شكل (١٤)

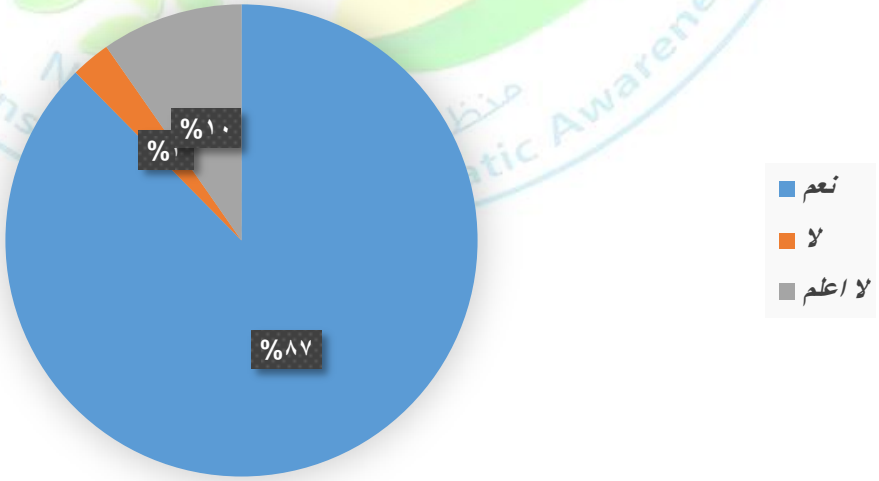

١١-هل انت مع محاسبة وتغريم الشركات النفطية العاملة في محافظة البصرة لما تسببه من الملوثات التي تخلفها دون اتباع السلامة ووفق القانون المدني العراقي في فرض ضريبة بيئية وتعويضات؟

في الشكل (١٥) كانت نسبة إجابة المبحوثين (٩٨%) بـ (نعم) مع محاسبة وتغريم الشركات النفطية العاملة في محافظة البصرة لما تسببه من الملوثات التي تخلفها دون اتباع السلامة ووفق القانون العراقي في فرض ضريبة بيئية، وبنسبة (١%) كانت بـ (لا أعلم)، وبنسبة (١%) ليسوا مع تغريم الشركات ومحاسبتهم لما تسببه من تلوث نفطي.

شكل (١٥)

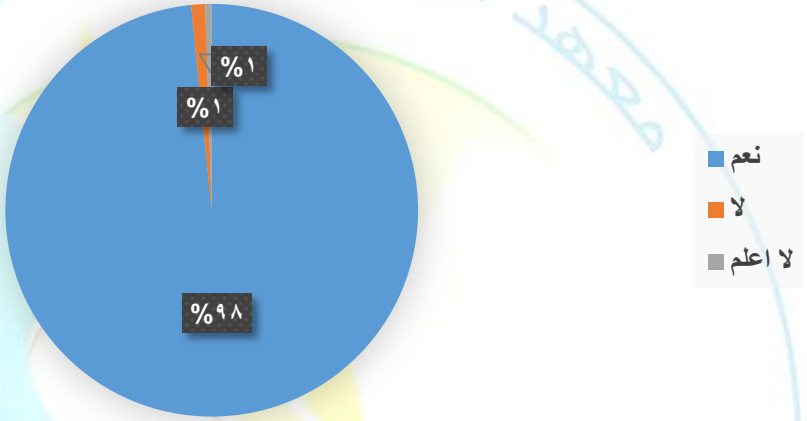

١٢- برأيك هل ترى دور فعّال للحكومة المركزية والمحلية في منع تلوث الهواء جراء الاستخراج النفطي التي تعاني منه محافظة البصرة؟

أجاب المبحوثون في الشكل (١٦) حول رأيهم هل يوجد دور فعّال للحكومة المركزية والمحلية في منع تلوث الهواء جراء الاستخراج النفطي التي تعاني منه محافظة البصرة، بنسبة (٨٦%) أجابوا بـ (لا)، وبنسبة (٢١%) كان رأيهم بـ (نعم)، والقليل منهم أجاب بـ (لا اعلم) بنسبة (٢%)

شكل (١٦)

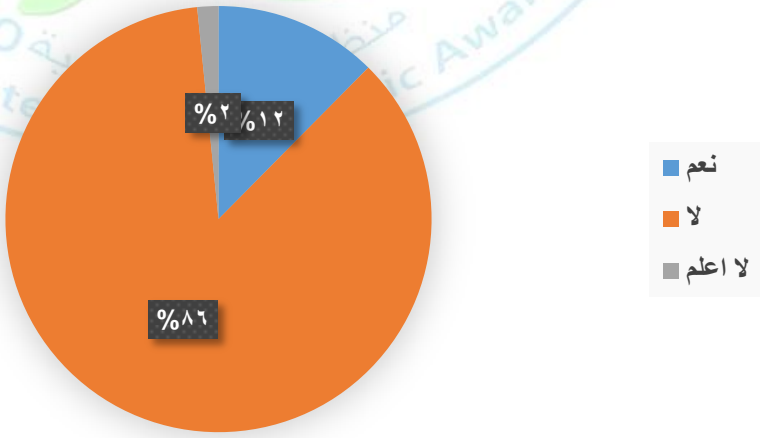

١٣-هل يؤثر التلوث النفطي على وفرة الطيور والثروة الحيوانية جراء تلوث الهواء من الاستخراج النفطي في محافظة البصرة؟

في الشكل (١٧) كانت إجابة المشاركين على سؤال هل يؤثر التلوث النفطي على وفرة الطيور والثروة الحيوانية جراء تلوث الهواء من الاستخراج النفطي في محافظة البصرة؟، بنسبة (٩٧%) بـ (نعم) وهي النسبة الأعلى، و (٢%) كان رأيهم بـ (لا)، وبنسبة (١%) بـ (لا اعلم)

شكل (١٧)

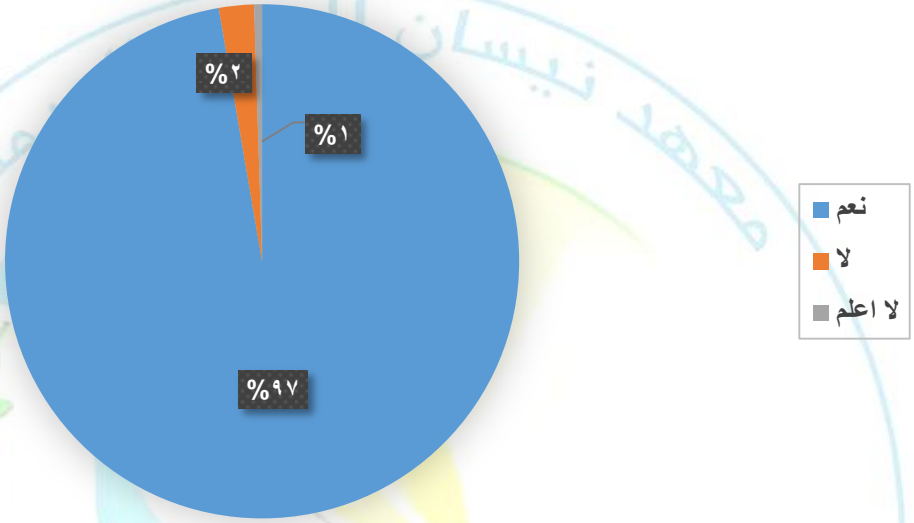

١٤-هل التوسع بالحقول النفطية اثّر على الأراضي الزراعية بسبب المساحات الواسعة التي تستخدمها الشركات النفطية العاملة في البصرة؟

في الشكل (١٨) أجاب المبحوثين بـ (نعم) بنسبة (٩٦%) بأن التوسع بالحقول النفطية اثّر على الأراضي الزراعية بسبب المساحات الواسعة التي تستخدمها الشركات النفطية العاملة في البصرة، وممَّن أجابوا بـ (لا) كانت نسبتهم (٣%)، ومن كانت اجابتهم بـ (لا أعلم) كانت (١%)

شكل (١٨)

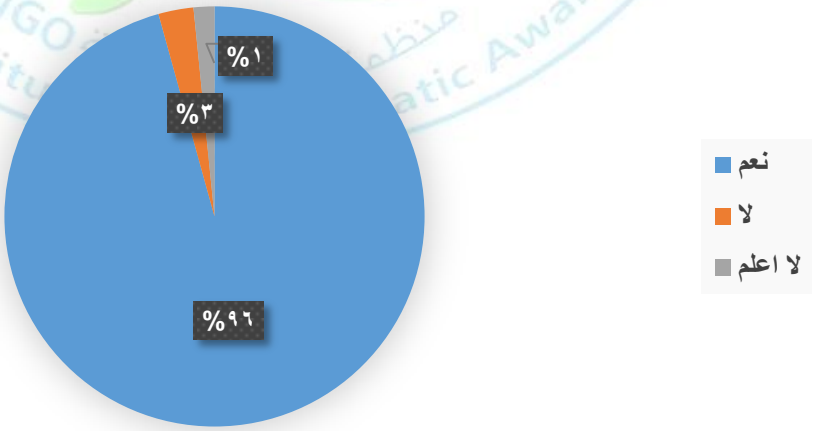

١٥- هل تتفق مع الإسراع بحلول مجدية من قبل وزارة النفط والشركات الاجنبية العاملة في محافظة البصرة للحد من حرق الغاز المصاحب للاستخراج النفطي والذي يعد سبباً رئيسيا في التلوث؟

أجاب المشاركون بالاستبانة بالشكل (١٩) على السؤال هل تتفق مع الإسراع بحلول مجدية من قبل وزارة النفط والشركات الاجنبية العاملة في محافظة البصرة للحد من حرق الغاز المصاحب للاستخراج النفطي والذي يعد سبباً رئيسيا في التلوث؟ كانت النسبة الأعلى بإجابة (نعم) وهي (٩٨%)، والنسبة الضعيفة جدا بـ (لا) وهي (١%)، وبنسبة (١%) اجابوا بـ (لا أعلم) .

شكل (١٩)

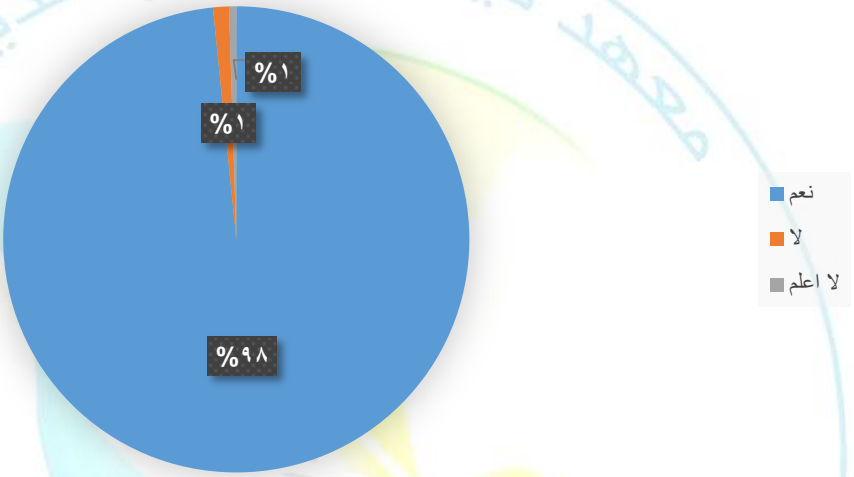

١٦- هل انت مستعد للمشاركة في حملات توعية للحد من خطر تلوث الهواء جراء الاستخراج النفطي؟

في الشكل (٢٠) اعطى المشاركون رأيهم واجابوا بـ (نعم) بنسبة (٩١%) بأنهم مستعدون للمشاركة في حملات توعية للحد من خطر تلوث الهواء جراء الاستخراج النفطي، وعبروا عن رأيهم بـ (لا أعلم) بنسبة (٥%)، والنسبة الأقل بـ (لا) وهي (٤%)

شكل (٢٠)

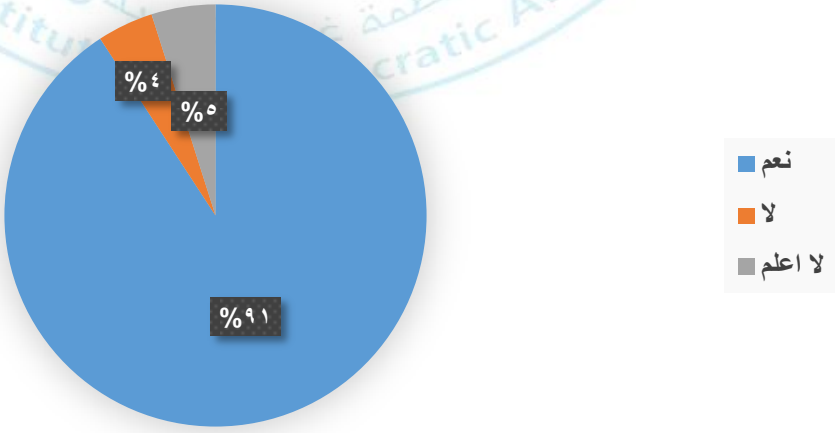

١٧- هل تعتقد ان من ضمن الانصاف والعدالة البيئية ان تكون مستشفى في كل ناحية او قضاء استحقاقا لما تعانيه جراء التلوث من الاستخراجات النفطية؟

في الشكل (٢١) أجاب غالبية المبحوثين على السؤال بـ (نعم) فقد كانت نسبتهم (٩٦%)، والقليل منهم أجاب بـ (لا أعلم) وهي وبنسبة (٣%)، اما النسبة الأقل عبروا عن رأيهم بـ (لا) وهي بنسبة (١%) .

شكل (٢١)

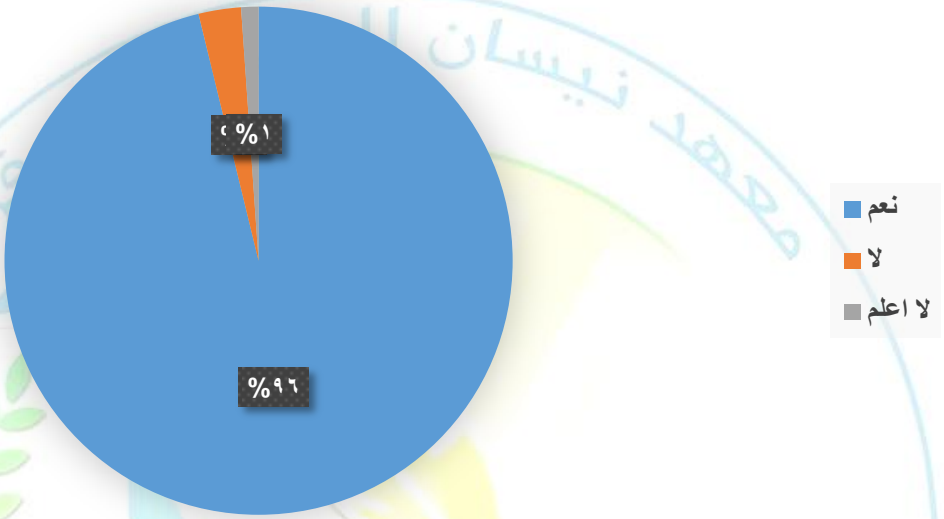

١٨- هل تعتقد ان تلوث الهواء جراء الاستخراج النفطي أثر على زيادة الهجرة من مناطق السكانية القريبة من الحقول النفطية؟

في الشكل (٢٢) أجاب المشاركون بـ (نعم) وبنسبة (٨٥%) وهي النسبة الأعلى ان تلوث الهواء جراء الاستخراج النفطي أثّر على زيادة الهجرة من مناطق السكانية القريبة من الحقول النفطية ، وتلتها النسبة (٩%) كان جوابهم بـ (لا أعلم)، والنسبة الأقل كان بإجابة (لا) بنسبة (٦%) .

شكل (٢٢)

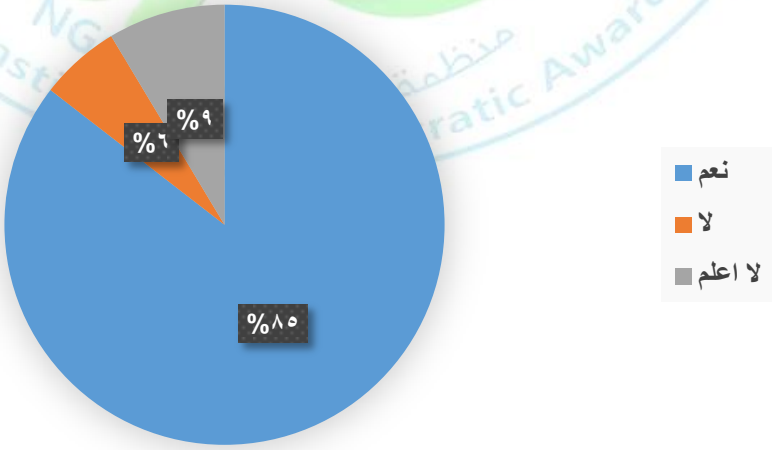

١٩-هل تعتقد ان هنالك علاقة بين النزوح الى محافظة البصرة واتاحة فرص العمل في الشركات النفطية؟

كان رأي المبحوثين في الشكل (٢٣) بـ (نعم) وهي النسبة الأعلى حيث كانت بـ (٨٥%)، بينما أجاب آخرون بنسبة (٩%) بـ (لا)، والنسبة الأقل كانت (٦%) رأيهم بـ (لااعلم)

شكل (٢٣)

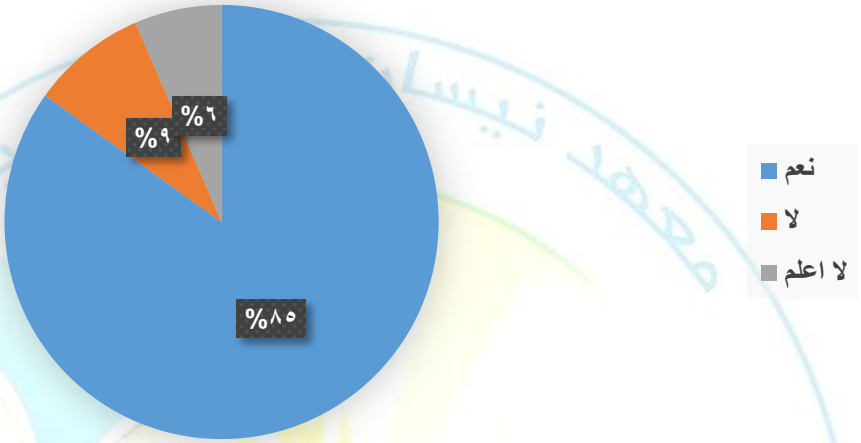

٢٠- هل تؤيد سن قانون عادل ينصف محافظة البصرة لما تعانيه من خطر تلوث الهواء جراء الاستخراجات النفطية تحت عنوان قانون (العدالة البيئية)؟

في الشكل (٢٤) بنسبة (٩٩%) اجابوا بأنهم يؤيدون سن قانون عادل ينصف محافظة البصرة لما تعانيه من خطر تلوث الهواء جراء الاستخراجات النفطية تحت عنوان قانون العدالة البيئية، بينما بنسبة (١%) أجابوا بـ (لا أعلم) .

شكل (٢٤)

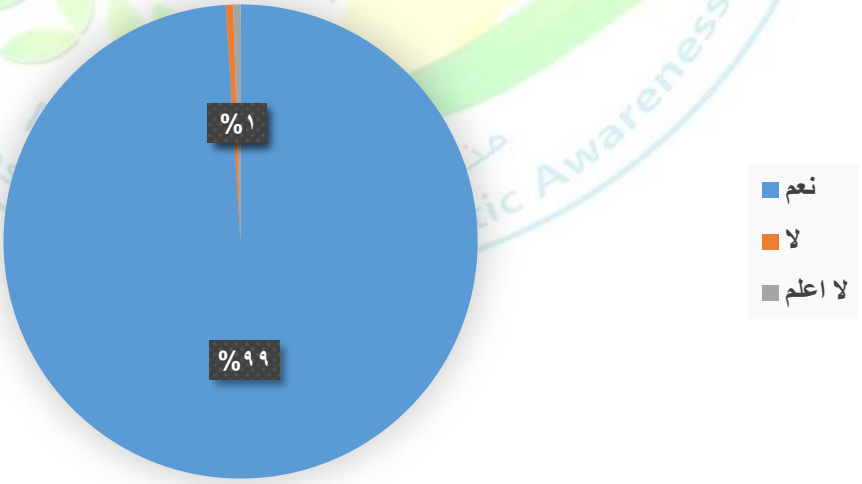

الاستنتاج:

١-ان اغلبية المجتمع يؤيد ما تتناقله الاخبار عن خطورة التلوث البيئي الناتج من الاستخراج النفطي في محافظة البصرة

٢-مواطني البصرة الأكثر فيهم يدركون خطورة آثار التلوث جراء الاستخراج النفطي .

٣-معظم المواطنين في البصرة يشعرون بقلق كبير بسبب التلوث النفطي.

٤-بنسبة لا بأس بها لديهم معرفة بأنواع الملوثات النفطية في مدينة البصرة.

٥-الكثير من مواطني البصرة يعلمون ما هي الأخطار الصحية والبيئية الناجمة من التلوث النفطي.

٦-يعتقد المواطنون في محافظة البصرة ان التلوث النفطي يؤثر على صحة المواطنين الساكنين بالقرب من الشركات النفطية.

٧-ان سكان محافظة البصرة يعانون نوعاً من الامراض سببها التلوث النفطي وأخطرها هو مرض السرطان.

٨-حسب الاستبيان ان الفئة الاكثر تعرضا للأمراض السرطانية جراء التلوث من الاستخراج النفطي هي حسب الترتيب يأتي الأطفال في المرتبة الأولى ومن ثم كبار السن وبعدها الشباب والنساء في المرتبة الأخيرة.

٩-أكدوا مواطني البصرة بنسبة غير قليلة أن أحد افراد عائلاتهم او أحد أقاربهم أو جارهم مصاب بمرض السرطان.

١٠-ان أكثر المواطنين يعاني أحد افراد عائلتهم او أحد اقاربهم أو جارهم مصاب بأمراض اخرى كحساسية الجلد او التحسس القصبي وغيرها جراء التلوث النفطي.

١١-معظم المواطنين في محافظة البصرة مع محاسبة وتغريم الشركات النفطية العاملة في محافظة البصرة لما تسببه من الملوثات التي تخلفها دون اتباع السلامة ووفق القانون العراقي في فرض ضريبة بيئية.

١٢-بنسبة كبيرة من المواطنين لا يرون دور فعّال للحكومة المركزية والمحلية في منع تلوث الهواء جراء الاستخراج النفطي التي تعاني منه محافظة البصرة.

١٣-يعتقد الكثير من المواطنين ان التلوث النفطي يؤثر على وفرة الطيور والثروة الحيوانية جراء تلوث الهواء من الاستخراج النفطي في محافظة البصرة.

١٤-غالبية مواطني البصرة يعتقد ان التوسع بالحقول النفطية اثّر على الأراضي الزراعية بسبب المساحات الواسعة التي تستخدمها الشركات النفطية العاملة في البصرة.

١٥-يتفق الكثير من فئات المجتمع على الإسراع بحلول مجدية من قبل وزارة النفط والشركات الاجنبية العاملة في محافظة البصرة للحد من حرق الغاز المصاحب للاستخراج النفطي والذي يعد سبباً رئيسيا في التلوث.

١٦-الكثير من افراد المجتمع مستعدون للمشاركة في حملات توعية للحد من خطر تلوث الهواء جراء الاستخراج النفطي.

١٧-الكثير من الفئات في البصرة يعتقدون ان من ضمن الانصاف والعدالة البيئية ان تكون مستشفى في كل ناحية او قضاء استحقاقا لما تعانيه جراء التلوث من الاستخراجات النفطية.

١٨-مواطنو البصرة يعتقدون ان تلوث الهواء جراء الاستخراج النفطي أثر على زيادة الهجرة من مناطق السكانية القريبة من الحقول النفطية.

١٩-اغلب فئات المجتمع يرون ان هنالك علاقة بين النزوح الى محافظة البصرة واتاحة فرص العمل في الشركات النفطية.

٢٠-ان المواطنين في محافظة البصرة يؤيدون سن قانون عادل ينصف محافظة البصرة لما تعانيه من خطر تلوث الهواء جراء الاستخراجات النفطية تحت عنوان قانون العدالة البيئية.

التوصيات:

١-توفير إدارة بيئية جادة بأتخاذ الاجراءات وتنفيذ ما جاء في القوانين المدنية والجزائية وقانون حماية البيئية رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ لذلك نوصي بتشكيل لجنة خاصة من رئاسة الوزراء وبالتعاون مع مكتب بيئة الجنوب والحكومة المحلية تمتلك صلاحيات في الكشف عن الملوثات ومحاسبة الجهات المسببة وخاصة الشركات النفطية الأجنبية والوطنية للحد من خطر التلوث البيئي وحسب المادة رقم ٦ من قانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩.

٢-ضرورة اجراء تعديلات في المعايير البيئية للشركات النفطية الأجنبية، ورفع الحجب عن فقرات عقود جولات التراخيص النفطية فيما يتعلق في الفقرات البيئية بشفافية تامة ومتاحة للجميع وفق المادة ٥٠ من قانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٩.

٣-تفعيل قانون البيئة ومحاسبة وتغريم الشركات العاملة الأجنبية منها والمحلية في احداث أي تلوث بيئي وفق المواد ٩ و ١٠ و٢٧ و٣٢ من قانون حماية البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩.

٤-الاستفادة من الغاز المصاحب لاستخراج النفطي والحد من حرقه من خلال طرق حديثة كما معمول بها في اغلب الدول النفطية ووفق ما جاء في المادة ٢١ من نفس القانون لحماية البيئة.

٥-بناء مستشفيات جديدة مدعومة بكادر مختص في الاقضية عموماً وخاصة القريبة من الشركات النفطية إذ ليس من العدالة ان تعاني هذه المناطق من نقص في الخدمات الصحية بالرغم من معاناتها من التلوث النفطي وانها تشكل ايراد رئيسي للموازنة العامة.

٦-بناء مراكز للأورام السرطانية وامراض الدم في محافظة البصرة بسب كثرة الإصابة بمرض السرطان مع وجود مركز واحد يعالج فيه المرضى على مستوى جنوب العراق .

٧-وضع تخصيص مالي مناسب من الموازنة لمحافظة البصرة لدعم الزراعة خاصة وان التوسع بالاستخراج النفطي سبب في هدر مساحات زراعية واسعة، مع الزام الشركات النفط الاجنبية في تنفيذ مشاريع الاحزمة الخضراء ، ودعم مشاريع الثروة الزراعية والحيوانية لخلق التوازن الطبيعي في محافظة البصرة .

٨-سن قانون عادل ينصف المحافظة التي تعاني من التلوث جراء الاستخراج النفطي بما يسمى بقانون (العدالة البيئية او العدالة المناخية) كما معمول في الكثير من دول العالم، والذي يكون وقائي واجرائي لشركات الاستخراجات والتصنيع والنقل النفطية .

٩-انشاء مناطق سكنية جديدة بعيدة عن مناطق الاستخراج النفطي لتجنب التلوث الذي يمس صحة وحياة مواطني البصرة.

١٠-ماجاء في التوصيات السابقة ، ندعو مجلس حماية البيئة في محافظة البصرة بعقد جلسة طارئة بخصوص الكارثة الانسانية والصحية والبيئية في محافظة البصرة واستضافة كافة الاطراف ذات الشأن ووفق ما جاء في المادة ٧ من قانون حماية البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩.

الخاتمة :

ان تحليل الاستنتاجات التي تم التوصل اليها هي مبنية على اجابات العينة المشاركة في الاستبيان، وهم كما واضح مواطنين من محافظة البصرة تم الوصول لهم بشكل مباشر وعشوائي ، وما اجابوا به هو مسلم لدى الكثير ممن يسكنون في محافظة البصرة واصحاب القرار والساسة واعضاء مجلس النواب الحاليين والسابقين على علم ودراية في الواقع بل من المحتمل على الاقوى ان اغلبهم خاضوا مجريات اغلب الاحداث للكارثة الصحية والبيئية في البصرة، وان التوصيات التي وردت اعلاه هي وفق القانون العراقي وهي ملزمة لجميع الاطراف، افراد كانوا ام مؤسسات حكومية او اجنبية كونها تعمل داخل العراق، وعلى السلطات التنفيذية في الحكومة المحلية ووزارة النفط ووزارة البيئة ان تتخذ جميع الاجراءات القانونية بحق المتسبب بالضرر، والا انها تعد مخالفة للقانون ومتواطئة مع من يتسبب بقتل وامراض المواطنين وتدهور البيئة في محافظة البصرة، كما انه لابد الاستماع لصوت المواطن وما يعانيه من تردي الواقع الصحي والبيئي وخدمي ، والتعاون بشكل جاد وفاعل مع المؤسسات المختصة والمهتمة والتي تعطي توصيات متعددة حول جملة من المشاكل الصحية والبيئة ومن صلب الواقع المجتمعي، من الجامعات ومنظمات المجتمع المدني، وان يكون هنالك مركز دراسات بيئية خاص لمحافظة البصرة يقدم وبشكل رسمي لوائح شهرية دورية عن واقع البيئة في المحافظة ، حيث ان البصرة تزخر بالقامات العلمية والمهنية المخلصة لمدينتها وهي قادرة على ادارة مثل هذه المراكز، ونؤكد ايضا ان عملية حماية وتحسين البيئة وفق ما جاء اجمالا في قانون حماية البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ هو تعظيم للإيراد في الموازنة المحلية وليس زيادة في الانفاق، كما من الضروري ان تقوم الحكومة المحلية ونحن معها بالضغط على الحكومة المركزية في صرف اموال البترودولار المعطل استحقاقها طيلة الفترات السابقة وان تترجم الى مشاريع صحية وبيئية وهو استحقاق قانوني وليس مكرمة منها، ولا ننسى ايضا قانون البصرة العاصمة الاقتصادية الذي اصبح قيد الادراج والنسيان تقريبا، املين العمل بشكل جاد لهذا الملف الخطير لمحافظة البصرة والتي لازالت تغطي اكثر من ٩٠% من الموازنة الاتحادية وهي تعيش بين الجمر والامراض التي فتكت بمواطنيها.

((الحمد لله رب العالمين))